قراءة في القرار السعودي رفض دخول مجلس الأمن الدولي

ما فعلته المملكة يشكل مثالا كلاسيكياً لإلغاء خطوة بهدف مباغتة الخصوم

لنسمها مناورة في مباراة مصارعة يابانية، إن شئتم، ولكن ما فعلته المملكة العربية السعودية في مسالة عضويتها المتراجع عنها في مجلس الأمن الدولي يشكل مثالا كلاسيكيا لإلغاء خطوة بهدف مباغتة الخصوم.

ولنبدأ بمراجعة ما حدث.

مع أن السعودية من الأعضاء المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة فإنها حرصت دائما على أن تنأى بنفسها عن شغل مقعد عضوية غير دائمة في مجلس الأمن. هذا المجلس هو الهيئة الرئيسة المولجة بإقرار السياسات في المنظمة، وعضويته غير الدائمة تأتي مداورة لمدة سنتين. وكان من شأن قبول السعوديين بالمقعد الذي فازوا به إتاحة الفرصة لهم لإعطاء نكهة جديدة للنقاشات الدولية حيال الكثير من القضايا المهمة. وهنا يشار إلى أنه سبق للسعودية، في أربع مناسبات على الأقل، أن تعرّضت لضغوط من حلفائها الإقليميين للقبول بشغل مقعد في المجلس لكنها كانت ترفض، مفضلة العمل بصمت وحذر بصورة طبعت مقاربتها للقضايا الدولية.

بينما لو قبلت السعودية عضوية مجلس الأمن، فإنها كانت ستتمتع – حتما – بأفضليات كثيرة، منها بناء علاقات جيدة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، ما يفضي إلى حصولها على تأثير أكبر بداخله. مع هذا، قرّرت السعودية أن ترفض العضوية بهدف تسجيل اعتراض على شلل مجلس الأمن، ولا سيما إزاء المأساة السورية. ورد في بيان وزارة الخارجية السعودية القول إن المجلس قصّر في أداء واجباته تجاه سوريا وأزمات عالمية أخرى.

وتابع البيان «إن آليات العمل وازدواجية المعايير في المجلس حالت دون ممارسته واجباته وتحمله مسؤولياته في حفظ السلم العالمي، وبناء عليه وجدت المملكة العربية السعودية انه ليس أمامها أي خيار غير رفض قبول عضوية المجلس إلى أن يصلح أموره ويُمنح الوسائل الكفيلة لإنجاز واجباته وممارسة مسؤولياته في المحافظة على السلم والأمن العالميين».

هذه الخطوة السعودية الأخيرة توقّعها وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بحضوره العاطفي الغاضب في الجمعية العمومية بنيويورك خلال الشهر الماضي. وهذا الموقف من سياسي مخضرم يشتهر عنه الأعصاب الهادئة والصبر الطويل كان خير معبر عن شعور غير مسبوق بالإحباط من شلل مجلس الأمن.

الوقت لا يزال مبكرا للجزم بالتأثيرات التي ستتركها الخطوة السعودية على النقاش المتطاول في موضوع إصلاح مجلس الأمن، ذلك أنه بدأ من خلال تقرير أممي داخلي قبل أكثر من 30 سنة مضت. ثم إن الاعتراضات ليست جديدة على الأمم المتحدة. ففي عام 1971 رمى ذو الفقار علي بوتو، بغضب شديد أوراقه صارخا «خذوا أممكم المتحدة!» وغادر القاعة، بعدما تكلم مدافعا عن موقف بلاده باكستان ضد الغزو الهندي وانفصال بنغلاديش.

غير أن الجانب غير المسبوق في الاعتراض السعودي هو أن دول العالم تتوق للحصول على مقعد في مجلس الأمن. وجدول الأعمال المعد لعامي 2014 و2015 يتضمّن عددا من القضايا القريبة من مصالح المملكة.

> **الجانب غير المسبوق في الاعتراض السعودي هو أن دول العالم تتوق للحصول على مقعد في مجلس الأمن وجدول الأعمال المعد لعامي 2014 و2015 يتضمّن عددا من القضايا القريبة من مصالح المملكة**

هناك، بادئ ذي بدء الحرب الأهلية المستعرة في سوريا وما يصحبها من مآس إنسانية. وكان المجلس قد توصل إلى تفاهم على عقد مؤتمر «جنيف 2» للبحث في مخرج للمازق السوري الراهن.

السعودية كانت أعلنت أنها ستدعم مبادرة في هذا الشأن إلا أنها ستصر على التمحيص الدقيق في التفاصيل. ولكن خطوة أمس ستعقد مهمة روسيا، الداعمة للنظام السوري، في محاولة تمويه الجوانب الأساسية في الملف المعروض على بساط البحث. وبصرف النظر عن المناورات والتقلبات المرتقبة في الأزمة، فإن مدة رئاسة بشار الأسد الدستورية تنتهي في شهر مايو «أيار» المقبل. ومع أنه تكلم باستعلاء ومباهاة بأنه قد يرشح نفسه لفترة رئاسية أخرى، فالمرجح حاليا هو أن إجراء انتخابات ذات معنى في سوريا متعذر لبعض الوقت.

في أي حال، تجاوزت الأمور مسألة ما سيفعله الأسد وماذا سيحصل له. المسالة المركزية الآن هي إنقاذ سوريا من انهيار حقيقي يجعل منها «صومالا» جديدا على شواطئ المتوسط. فمنذ تفجر الانتفاضة السورية طالبت السعودية بانتقال سياسي من نظام فاشل إلى صيغة جديدة قادرة على حماية استقرار البلاد، وتأمين فرصة لبناء نظام يقوم بالمصالحة الوطنية. وبالنظر إلى أن الموقف السعودي يلقى الدعم من السواد الأعظم من دول جامعة الدول العربية، وتقريبا معظم جيران سوريا، فمن المؤكد أن يحمل صوت المملكة وزنا إضافيا خلال المداولات المتصلة بمستقبل سوريا.

القضية الثانية المهمة مباشرة بالنسبة للسعودية تتعلق بالنزاع الذي طال لعقود بين إيران ومجلس الأمن الدولي على برنامج إيران النووي. وراهنا ثمة تفاهم عريض على أنه إذا قيض لإيران بناء ترسانة نووية فإن هذا يعني إطلاق سباق تسلح إقليمي يستحيل توقع عواقبه وتداعياته.

على امتداد العقدين الأخيرين أصدر مجلس الأمن بالإجماع ستة قرارات تفرض على إيران التخلي عن نشاطاتها التي يمكن أن تؤدي إلى استحواذها على ترسانة نووية. غير أن سلطات طهران تجاهلت تلك القرارات ونجحت في كسب الوقت عبر تكتيكات المماطلة والتسويف و«التفاوض من أجل التفاوض».

ولكن منذ انتخاب حجة الإسلام حسن روحاني رئيسا للجمهورية الإسلامية، بدّلت إيران إيقاع نغمتها.

هل سيترجم هذا التبديل نفسه إلى التزام فعلي بالقرارات الدولية؟ لا أحد يدري الجواب عن هذا السؤال بعد. ولكن إذا كانت الجولة الأخيرة من مباحثات مجموعة الـ«خمسة زائد واحد» ستثمر اتفاقا فسيتوجب على مجلس الأمن تبني قرار جديد يلغي القرارات الستة السابقة وتحديد شروط الصفقة. إلا أن المشكلة هنا تكمن في أن آليات المجلس الحالية يمكن أن تقود إلى مازق آخر يمنع التوصل إلى تسوية يعتد بها.

ثم، خلال دورتي 2014 و2015، سيكون على المجلس مراقبة إنهاء التدخل الأجنبي في أفغانستان، وذلك مع سحب القوة المتعددة الجنسيات التي كانت نشرت هناك عام 2001.

وأخيرا وليس آخرا هناك قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي التي يتوقع أن تعود إلى المجلس في وقت ما في العام المقبل. وكانت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما قد ضغطت على السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى صيغة ما في غضون تسعة أشهر، أي بحدود الربيع المقبل.

إن الخطوة السعودية تأتي تذكيرا دراماتيكيا بأن النظام الدولي معطوب، ومع أن هناك عدة أفكار مطروحة لإصلاحه، فلم يتجمع قدر كاف من الشجاعة للاضطلاع بهذه المهمة الجبارة. وإذا كانت الخطوة قد ضخت جرعة واحدة من الشجاعة المفقودة والمطلوبة بشدة، فإنها ستقدم مساهمة أكبر بكثير للنظام من شغل مقعد في مجلس الأمن لمدة سنتين في مناخ منازعات خبيثة.

أمير طاهري
عن «الشرق الأوسط» اللندنية

اتساع التباين بين الأولويات الأمريكية والعربية

من المفارقات اللافتة ان تعطي الولايات المتحدة تقديرا ايجابيا لا باس به للمحادثات التي جرت مع ايران مطلع الاسبوع الحالي في جنيف من ضمن مجموعة الدول الخمس الكبرى زائد المانيا، وعلى هامشه اكثر بكثير من التقدير الذي اعطاه احد الديبلوماسيين الروس المنتدبين الى الاجتماع وعلى نحو يتخطى تحفظ وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس لهذا الاجتماع ايضا واعلانه ابداء بلاده الحذر بناء على تجارب الماضي. ومع انه لم يتم تسريب الكثير من مضمون المحادثات، فان الانطباعات التي عممت لاحقا كفيلة باعطاء مؤشرات معينة ولو انها غير مكتملة حتى الآن. الا ان ذلك بدا لافتا كونه اتى متناغما او موازيا بالنسبة الى اسباغ واشنطن نفحة تفاؤلية كبيرة على المفاوضات مع ايران مع تراجع علاقاتها او توترها مع دول حليفة لها في المنطقة حيث لم تبد اي اشارة ايجابية من جانبها تعبر عن رغبتها في اخذ مواقف حلفائها او مصالحهم في الاعتبار، كان يزور وزير الخارجية الاميركي او ديبلوماسيون كبار هذه الدول للوقوف على آرائها، علما انه قد يكون مجحفا ان يعزى الجفاء او التوتر في العلاقات الى موضوع المفاوضات مع ايران وحدها والتي تبدو مشجعة اكثر من اي وقت اخر علما ان هناك مخاوف من ان الرغبة القوية في وصول الادارة الاميركية الى اتفاق ينهي العداء مع ايران قد تترك المجال لهذه الاخيرة لان تفوز باعتراف بموقعها ونفوذها في المنطقة او التسليم لها بنفوذ اضافي على غرار ما جرى بالنسبة الى العراق او افغانستان.

والتوتر أثاره في الاساس سعي الولايات المتحدة الى حشد الدعم لها من اجل توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري ما لبثت الادارة الاميركية ان تراجعت عنها عبر اتفاق ثنائي مع روسيا قضى بازالة الاسلحة الكيميائية التي يملكها النظام السوري وترجمت ذلك في قرار في مجلس الامن اهمل جوهر الازمة السورية وموقع الافرقاء الاقليميين وافسح في المجال امام بقاء النظام بموافقة اميركية. ومع ان هناك عناصر اخرى للتوتر بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية على خلفية مسائل اخرى كموضوع مصر مثلا والارتباك الاميركي في التعاطي مع السلطة الانتقالية فيها واتخاذ قرار بتعليق المساعدات العسكرية لها جنبا الى جنب مع ازمة سوريا، فان مصادر سياسية تقول ان الازمة في عناوينها الكبرى تتمثل في شقين : الاول ان هناك تفاوضا جوهريا واساسيا في المنطقة حيث يمكن ان تنطلق منه معالم مرحلة سياسية مختلفة وادوار يهم كل الدول المؤثرة ان تكون لاعبا فيها لا ان تجري في معزل عنها او تكلف لاحقا المشاركة في التنفيذ فيما تغيب عن صياغة عناوينها او مضمونها. والاعتراضات على التجاهل او التجاوز تتصل بالولايات المتحدة الاميركية اكثر من سواها من الدول في هذا الاطار، علما ان هذا التجاهل قد يفضي الى حلول جزئية تاتي على حساب هذه الدول ومصالحها الاستراتيجية. وتاليا فانه يعود لهذه الدول ان تسجل اعتراضها بالطريقة التي تراها مناسبة من اجل تقديم مصالحها وعدم تجاهلها في حال لم يكن لها مقعد على طاولة المفاوضات فمن اجل مواقف او مصالح لا يمكن تجاوزها، كما جرى في الاتفاق الروسي الاميركي حول الاسلحة الكيميائية السورية الذي اخذ في الحسبان مصلحة الولايات المتحدة واسرائيل في تجريد النظام من اسلحته وضمان عدم وقوعها في ايدي المتطرفين لكن مع بقاء الازمة وترشيحها للاستمرار سنوات اضافية.

والشق الاخر يرتبط بواقع انه يظهر هناك تباعد تتزايد مؤشراته بين اولويات الادارة الاميركية وبين اولويات دول عربية حليفة لها في المنطقة من مجموعة مسائل وازمات كما هي الحال مثلا بالنسبة الى ازمة سوريا او موضوع حل ازمة الملف النووي الايراني الذي لا تختصر المسالة فيه تحديدا بالنسبة الى دول اساسية في المنطقة على رغم اهميته او ايضا بالنسبة الى المقاربة الاميركية لأزمة مصر. فاداء الادارة الاميركية اخيرا كان محبطا ومخيبا عربيا واوروبيا ويستمر عربيا على الاقل حتى اشعار آخر.

واذ اقدمت المملكة العربية السعودية على خطوة مفاجئة وغير مسبوقة بالاعتذار عن شغل المقعد غير الدائم الذي انتخبت له في مجلس الامن بعد يوم واحد على هذا الانتخاب علما انها المرة الاولى التي تنتخب المملكة في المجلس معترضة على فشل هذا الاخير في مقاربة مسائل شائكة تتعلق بالمنطقة و» على اسلوب وآليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في المجلس «، فان لذلك وقع الصدمة الديبلوماسية ورسالة لها مفاعيل لا يمكن انكارها. وسبق ان ساقت دول عدة مؤثرة اعتراضات على مجلس الامن لعجزه عن مقاربة المواضيع الخلافية، وكان آخرها الاستياء الذي عبرت عنه دول اوروبية عدة كما الولايات المتحدة من الفيتو الذي استخدمته كل من روسيا والصين في شان اتخاذ قرار في مجلس الامن يوقف استمرار القتل ويمهد لحل سياسي. حتى ان هذا الاستياء عبر عنه الامين العام للامم المتحدة بان كي مون مرارا منتقدا « شلل « المجلس خصوصا ازاء معالجة الازمة السورية. الا ان الصدمة التي احدثتها المملكة السعودية من خلال اعتذارها عن قبول عضويتها في مجلس الامن وبعد خطوة الغائها كلمتها امام الجمعية العمومية للامم المتحدة مطلع هذا الشهر، تتخطى هذه المواقف وتعطي ابعادا لمواقف تتفاعل خارج اطار مجلس الامن فيما يفترض ان يتولى هو مسؤوليتها.

> **قرار المملكة يأتي تتويجاً لمواقف رافضة للفوضى التي تجتاح النظام الأمني العالمي واتجاه مكوناته وتكتلاته الكبرى نحو مزيد من التعامل مع مختلف القضايا بما فيها الإنسانية من منظور مصلحي مطلق**

روزانا بومنصف
عن «النهار» اللبنانية

المملكة.. جرأة الموقف وأخلاقياته

سؤال حرك الدوائر السياسية والإعلامية «لماذا اعتذرت السعودية عن عضوية مجلس الأمن»؟! ومع أنها بررت ذلك ضمن عدة نقاط أوضحت تقصير المجلس في العديد من المواقف بالمنطقة العربية وخارجها، فإنها أقدمت على خطوة نادرا ما تتخذها دول أخرى، والدواعي عديدة، فرغم أنها حظيت بالترشيح من قبل أعضاء في الأمم المتحدة مدعمين ذلك بمواقف المملكة التي دائما ما كانت ضد الاعتداءات من دول أو أفراد، ورفض تام للفصل العنصري، ومع الحوار بين الأديان والحضارات وتساوي الحقوق بين البشر، إلى جانب تبنيها مقرا لمكافحة الإرهاب، واحتواء التطرف أيا كان مصدره، فإنها انفردت بقناعتها ورضاها عنها..

قطعاً نعرف أن هذه العضوية شرفية إذ القرارات المصيرية تتخذ من قبل الأعضاء الدائمين والذين يملكون الحق في إعلان الحروب والمقاطعة، واتخاذ «الفيتو» بينهم إذا جاء التعارض بين هذه الدول على موقف ما، وانسحاب المملكة ينسجم تماماً مع مواقفها القديمة والحديثة، وتوظيف قدراتها من أجل حماية حق الشعوب والأمم ولا نحتاج لإبراز سجلها في القضايا العربية والإسلامية والإنسانية، ولعل الذين حاولوا تبرير انسحابها أنها خشيت بدخولها المجلس مساءلتها عن حقوق المرأة والحريات العامة الأخرى، فهل من تم اختيارهم بالمجلس من الأعضاء الجدد يطبقون المعايير الأوروبية والأمريكية التي تتعارض بعض قوانينها إسلامياً مع قوانين ونظم المملكة وغيرها، والتي وصلت إلى حد الزواج المثلي وغيره والذي هو خارج الطبيعة الحيوانية قبل البشرية، ومثل هذه الإجراءات تتم وفق سياسة كل بلد، ونحن نفخر أن لدينا نساء وفتيات عضوات في مجلس الشورى، وعلى قائمة بعض الجامعات العالمية ومراكز البحوث الأخرى..

المبرر لا يحصر بنقاط ضيقة، فعندما اتخذت المملكة قرارها فهي تركز على قضايا عربية ودولية استخدمت فيها ازدواجية المعايير بشكل مكشوف حتى أن تمييع القضية السورية والفلسطينية وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية وغيرها واحدة من الأسباب الأساسية، في الوقت الذي نسأل متى كان مجلس الأمن شرعياً عندما تتخطاه الدول الأعضاء من الأساسيين في شن الحروب وقطع العلاقات والحصار على دول في الهيئة الدولية، ودون الرجوع لمن يتساوون معهم في القوة والنفوذ داخل المجلس وخارجه؟

حاولت دول كثيرة إصلاح المجلس وعدم احتكار خمس دول فقط بعضها انتقل من العالم الأول إلى الثاني بموازاة دول تستحق تمثيل قاراتها أو وزنها الاقتصادي والسياسي، ثم هل كانت العضوية الدائمة تمثل كل القارات الأكبر من أوروبا والتي تمثلها إنجلترا وفرنسا، وتترك آسيا للصين فقط ودون مراعاة للهند واليابان؟!

أما أفريقيا وأمريكا الجنوبية فهي لم تذكرا حتى بتمثيلهما كأعضاء دائمين وهذا الشرخ الكبير لا يمكن إصلاحه طالما تحتكره قوى تتعامل بنقيض قوانين المجلس، والقضية لا تقف على هذا الحد، بل إن عمر الأعضاء الذين أشرفوا على التقاعد كان من السخرية اعتبار تايوان عضوا فيه وترك الصين الكبرى، ولما أصبحت الرقم الكبير أزيحت تايوان لتحل حكومة بكين بديلا عنها، وعموما فتسجيل المملكة موقف يتناسب ومبادئها يعد بادرة رائعة مهما قيل أو نشرت خطواتها.

يوسف الكويليت
عن «الحياة» اللندنية

اعتذار الرياض فرصة لإنشاء تكتل عربي إسلامي قوي

يأتي الموقف السعودي بالاعتذار عن شغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي تتويجاً لمواقف رافضة للفوضى التي تجتاح النظام الأمني العالمي واتجاه مكوناته الكبرى وتكتلاته نحو مزيد من التعامل مع مختلف القضايا بما فيها الإنسانية من منظور مصلحي مطلق لا يقيم وزنا ولا اعتبارا لحقوق الإنسان في الدول الصغيرة والمناطق التي تعاني من فراغ أمني، ولا لأمنه وسلامته، ما لم يكن محسوبا على دولة أو كتلة قوية بعينها تفرد عليه جناح حمايتها مقابل ابتزازه ونهب خيراته.

ولا يمكن النظر لهذا الموقف المبدئي القوي بمعزل عما سبقه من مواقف كان آخرها اعتذار مندوب المملكة أيضاً عن إلقاء كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة القضية السورية لانحياز روسيا والصين إلى جانب نظام بشار وتذبذب مواقف القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي اكتفت بترتيبات لنزع السلاح الكيماوي الذي يهدد أمن إسرائيل من نظام السفاح المجرم دون ردعه عن سفك دماء شعبه.

ويجب ألا ننسى انسحاب الوفد السعودي إلى مؤتمر «أصدقاء سورية» من جلسة المؤتمر الختامية في تونس 2012 احتجاجا على عدم فعالية الاجتماعات والتي قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بعدها «التركيز على المساعدات الإنسانية للسوريين لا يكفي» وأضاف «لا يمكن لبلادي أن تشارك بأي عمل لا يؤدي لحماية الشعب السوري، والسبيل الوحيد لحل الأزمة بسورية هو نقل السلطة طوعا أو كرها».

وللأمير سعود الفيصل مواقف قوية سابقة في المحافل الدولية؛ ففي بداية عهده وزيرا للخارجية عام 1395هـ / 1975م ترأس الوفد السعودي لعرض القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة لأمم المتحدة في دورتها الثلاثين وأعلن قائلا: «إذا لم تحرر القدس لن يكون عربي مسلم في سلام مع نفسه، ولن يتحقق سلام كامل ما لم يوضع في الاعتبار آمال الفلسطينيين بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وحقه في تقرير المصير، وبغير ذلك لن يكون هناك سلام عادل ودائم».

وهذا الالتزام بالمواقف المبدئية لم يكن جديدا على الأمير سعود الفيصل ولا على الدبلوماسية السعودية فقد أرسى قواعده الملك فيصل يرحمه الله الذي رهن حياته ومقدرات بلاده بعد حرب أكتوبر المجيدة التي مولها سنة 1973م بعودة القدس عزيزة محررة.

ولو أوغلنا في التاريخ قليلا لوجدنا شواهد كثيرة على أن مواقف المملكة المبدئية لا تقبل المساومة فقد رفضت سنة 1948م التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بسبب المادة الثامنة عشرة المتعلقة بحرية الفكر والضمير والدين، بعد أن فوجئ مندوب المملكة بتعديل في الجملة الأولى يتضمن حرية تغيير الدين فسأل السيدة روزفيلت – مندوبة أمريكا للجنة الثالثة – عن سبب إدخال هذه العبارة ولم تكن في المسودة، فأخبرته أن فرنسا أصرت على إدخالها وذلك لرغبتها في تحويل المسلمين في مستعمراتها بالجزائر إلى الكاثوليكية. ولقد أثر الموقف السعودي حينها في موقف الدانمرك – التي تشن عليها الحملات اليوم – فامتنعت عن التصويت على المادة ككل مبررة رفضها باقتناعها بأن ممثلي الدول المسلمة لن يمكنهم تأييد مسودة الإعلان بسببها.

> **قرار المملكة يأتي تتويجاً لمواقف رافضة للفوضى التي تجتاح النظام الأمني العالمي واتجاه مكوناته وتكتلاته الكبرى نحو مزيد من التعامل مع مختلف القضايا بما فيها الإنسانية من منظور مصلحي مطلق**

وبالتالي فإن المواقف السعودية من القضية السورية ومن قبلها الفلسطينية لا تمثل سوى شواهد قليلة من المواقف التي حاولت الدبلوماسية السعودية من خلالها مقاومة المنظور المصلحي الضيق للقوى الفاعلة في مجلس الأمن الدولي والذي يؤثر في أساليب وآليات العمل وازدواجية المعايير التي تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين على النحو المطلوب. فمذابح مسلمي ميانمار ومسلمي جنوب تايلند ومسلمي القلبين المستمرة على مدار الساعة ومن قبلهم مسلمو البوسنة وكوسوفو وسنة العراق، هي في الحقيقة شواهد أخرى ساطعة سطوع الشمس على رسوخ المواقف السعودية بجانب مبادئ الحق والعدل، وعلى حجم المأساة التي يعيشها العالم بوجود مجلس أمن مثل الذي نحتكم إليه.

ولكل من يبدو متحفظا تجاه المواقف السعودية القوية في مواجهة الهجمة الجديدة على المنطقة أقول: هل المطلوب من زعماء دول هذه المنطقة أن يتفرجوا على استعراضات الاقتسام الجديد للمصالح دون أن ينبسوا ببنت شفة؟ وهل المطلوب أن نرى الصفقات النووية المتبادلة من تحت الطاولة في السر والتراشق الكلامي السخيف في العلن؟ وهل المطلوب أن نصمت على جريمة ذبح السوريين والفلسطينيين وتشريدهم لإرضاء الصدقاء الغربيين؟

أعتقد جازما أن المواقف السعودية القوية على الساحة الدولية توجد فرصة سانحة لكافة القوى الإقليمية أن تتكاتف في تكتل سياسي اقتصادي قوي يصون حقوقنا ويحمي مصالحنا ويجبر القوى الإقليمية والعالمية التي تستخف بمواقف العرب والمسلمين على إعادة النظر والتفكير مليا في إصلاح النظام الأمني العالمي ليكون أكثر عدالة وأقل انحيازا ومصلحية مما هو عليه الآن ..

علي بن حسن التواتي
عن «عكاظ» السعودية